الإمضاء:

الدورة الثالثة
ربيع 99-15 تشرين الثاني/نوفمبر 1989
البند 8 (ج) من جدول الأعمال المؤقت

 تنفيذ الاتفاقية

استعراض التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتقدمة عـن التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج العمل، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالموارد المالية التي قدمتـها أو تقوم بتقديمها بموجب الاتفاقية

مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الفقرات الصفحة

1- مقدمة

2- التقارير الواردة من البلدان المتقدمة الأطراف

3- توليفة للمعلومات الواردة في تقارير البلدان المتقدمة الأطراف

(A) GE.99-65362
أولاً - مقدمة

1 - بموجب المقرر 11/م أ-1 المتعلق بإجراءات تبليغ المعلومات واستعراض التنفيذ، قرر مؤتمر الأطراف ما يلي:

(أ) أن يطلب من البلدان المقدمة الأطراف تقديم تقارير عن التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج العمل، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بما وفرته أو تقوم بتقديمه من موارد مالية في إطار الاتفاقية؛

(ب) أن يطلب من الأطراف أن تقدم تقاريرها إلى الأمانة قبل ستة أشهر على الأقل من موعد انعقاد الدورة التي سيتم استعراضها فيها;

(ج) أن يطلب من الأمانة تجميع ملخصات التقارير المقدمة.

2 - وبموجب الفقرة 1 (ج) من المقرر 2/م أ-2 والقرعة 3 من المقرر 5/م أ-2، قام مؤتمر الأطراف في دورته الثانية بما يلي:

(أ) قرر أن يدرج في جدول أعمال دورته الثالثة، وعند الاقتضاء دورته الرابعة، استعراضاً للتقارير التي تقدمها البلدان الأطراف المقدمة عن التدابير المتخذة للمساعدة في إعداد وتنفيذ برامج العمل، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالموارد المالية التي قدمتها أو تقوم بتقديمها بموجب الاتفاقية؛

(ب) أشار إلى وجوه أن تقدم التقارير طبقاً للإجراءات الواجبة في المقرر 11/م أ-1.

ثانياً - التقارير الواردة من البلدان المقدمة الأطراف

3 - أرسلت الأمانة في شباط/فبراير وأذار/مارس وأيار/مايو 1999 عدة رسائل تذكير إلى البلدان المقدمة للأطراف كما دعت ممثل الاتحاد الأوروبي إلى أن يرسل رسائل تذكير إلى جميع الأعضاء في الاتحاد. وأرسلت السويد إشراكها إلى أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لكافحة التصحر قبل الموعد النهائي المحدد في 31 أيار/مايو 1999.

وتأتي الأمانة الإسهامات من إسبانيا وألمانيا وكندا والمملكة المتحدة (الأولية) قبل 2 توزيع/بوليغة وتم إدراجه أيضا في الملخصات التي تم تجميعها.

4 - وأصدر مؤتمر الأطراف بموجب المقرر 11/م أ-1 تقريراً يتفق على تجميع ملخصات للتقارير المقدمة. وقد أدرج هذا التجميع أدناه. وعند عدم تتوفر الملخصات المتقدمة أخذ التقرير بمرتبة في الحساب. وفي حالة كون التقرير يغطي أفريقيا والمناطق الأخرى، فإن تجميع الملخصات لم يأخذ في الاعتبار إلا المعلومات
ثالثًا- توثيقة للمعلومات الواردة في تقرير البلدان المتقدمة الأطراف

- تتضمن التقارير قدرًا كبيرًا من المعلومات والبيانات المثمرة للاهتمام، والتي يمكن تصنيفها إلى الفئات الثلاث المبينة أدناه، وذلك حسب كمية المعلومات المقدمة:

1- البيانات التشريعيَّة المُنسبة للتشرُّح في القضايا المتعددة الأطراف المتلائمة التي تتخذ شكلاً من الشكل لبرامج الاتصال والسياسات التدريبية وталيف القواعد، كما حُددت التقارير في حالة المتغيرات للمستقبل في أي من أثر المشاريع أو أي جزء من أعمال التنظيمات التي تتلقى الدعم ينبغي أن يُدرج في القائمة التي تُسهم في مكافحة التصرُّح.

2- المعلومات الخاصة بالجهود المتعلقة بالتخصُّص في بلدان عالمية، وتشمل مسارات التكنولوجيا ومبادئ العمل المتزامن، وتشمل معرفة الأمثلة المتلائمة في مجال مكافحة التصرُّح. وأشارت التقارير أيضاً إلى صيغة قياسية للتوقع المبشر من مشاريع التكوين الوطني، وذلك مبتشرًا على تنفيذ الاتفاقية على المستوى الوطني، ودون الإقليمِية؛

3- المعلومات الخاصة بالمساعدات المقدمة إلى البلدان المتقدمة إلى البلدان المتقدمة والجهود الإدارية، ومتفوقة ببرامج العمل لديها. ولم تُقدِّم دائماً هذه القائمة من الموارد ذات الأولوية بالتفصيل، والذي تنص عليه المقرر 5A-3. وحلق البلدان المتقدمة الموارد المُستهدفة في النشاطات التي تتلقى الدعم مثل إشراف الوارد، والنقاط الوافدة في إطار برنامج العمل الوطني، ودون الإقليمِية.

كندا

- قدمت كندا الدعم إلى بوروندي، ومالاوي، والسنغال في إعداد خطط عملهم الوافدة، وово ودو إنشاء سكك وطنية في إطار خطة العمل الوطنية، وساعدت في وضع منهجية للمؤشرات المتضمنة في قياس نجاح العمل الاستشاريَّة المتعلقة بخطوة العمل الوطنية.
على المستوى دون الإقليمي، تلقي برنامج إدارة الموارد ومكافحة التصحر التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بملفugg (CLSS)، الذي يُساعد في سياسة استراتجية متعلقة بالتخصص، المساعدة المالية من كندا. كما قدمت كندا الدعم لlund المبادرات ذات الصلة مثل مشروع تعاون منظمات المجتمعات المحلية في بوروندي فيا ومارا والنيجر وتحسين تنسيق المنظمات غير الحكومية على مستوى منظمات الوطنية والإقليمية وبين الإقليمية. وفي غرب أفريقيا تُوقف المنظمات غير الحكومية الكندية "تضمن" بين كندا ومنطقة الساحل" بتلقي ملحوظ بـ 18 مليون دولار كدّ تمويل وكالة التنمية الدولية للهُب معلومات المجتمع المدني في منطقة الساحل. وفضلًا عن ذلك، تركزت عمل إدارة النعوم على دعم النشاط الإداري - "Haramata"، التي تربط صناع علاقات السلام وال람ارس من شرق وغرب وجنوب أفريقيا. وفضلًا عن ذلك، تسهم

كما في جميع المنظمات المتعادلة الأطراف العاملة في أفريقيا (وكالات الأمم المتحدة، البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، الصندوق الدولى للتنمية الزراعية) وكذلك في نادي الساحل، والجنة الدائمة المشتركة بين

الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والمجتمع الإفريقي للجنوب الأفريقي.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

التقى المملكة المتحدة أن خطط العمل الوطنية المتعلقة بالتخصص في البلدان الشديدة التأثر يمكن أن تصبح جزءًا بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. وأنها تسعى إلى إيجاد طرق لتثبيت وتثبيت الروابط فيما بينهما.

وتؤكد المملكة المتحدة، من خلال خبرتها في أفريقية، على أن أفضل وسيلة لتحديد أنشطة التخصص هي اعتبارها جزءًا لا يتجزأ من الأنشطة والاستراتيجيات الإدارية الأخرى، لكن ذلك يجعل من الصعب مراقبة مساهمة الأنشطة المختلفة. ولم تؤثر المملكة المتحدة بعد ذرة اتفاقات للشراكة مع البلدان المتأثرة في أفريقية لكنها تولي النظر في أفضل الطرق لدعم خطط العمل الوطنية التي تُستند إلى الأولويات التي تُحددها البلدان المتأثرة المعنية، بما في ذلك

من خلال اتفاقيات الشراكة، عدد الإقتصاد.

وتقوم بإدارة البرنامج الثنائي لأفريقية التابع لدائرة التنمية الدولية ست دوار جغرافيا، وبيزانية مخطط لها

تبعد 50 مليون جنيه استرليني للسنة المالية الراهنة، أي قرابة 50 في المائة من إتفاق المملكة المتحدة بموجب الترتيبات الثنائية مع البلدان. وبلغ مجموع الالتزامات المتعلقة على وجه التحديد بالأنشطة المرتبطة بالتخصص خلال السنين الأخرتين 53.5 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. كما تقدم المملكة المتحدة الدعم إلى عدد من المنظمات المتعادلة الأطراف التي تسهم في تنمية أشد البلدان فقرأً، لا سيما في أفريقية (إملاً في ذلك الجماعة الأوروبية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرامج الأمم المتحدة للبنية، ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة والثروة

(الفاو) والبنك الدولي) وقد تعهدت بتقديم مبلغ تجاوز 105 مليون جنيه استرليني إلى مرفق البيئة العالمية.

وتشارك دائرة التنمية الدولية على المستوى الوطني ومستوى المقاطعات في جنوب أفريقيا، في شؤون السياسة الزراعية، والإصلاح الزراعي والحقوق المتعلقة بالأراضي وعمل في بوتُشانا معيّد الإدارات الحكومية المعنية مثل خدمات الأرصاد الجوية، والزراعة، والحياة البرية والمنشآت الوطنية. كما تدعم دائرة التنمية الدولية
بناء القدرات الزراعية، ومبادرات إدارة البيئة في ليسوتو وناميبيا وسوازيلاند وقامت بإعداد دراسات استراتيجية إفريقية تتعلق بالجهاف لملايو وموزامبيق وراويبيا وموزمبيق بضرورة خصية على التأهيل لجهاف والتحسين من طبقة الفقراء في الأراضي الجافة في كينيا وسوالمال، وقامت بتقديم مشاريع تتعلق بالإذاعة بحدود الجهاف والاستجابة بتدريب المعلمات العامة في إثيوبيا وناميبيا وسوالمال، وفي شمال وغرب أفريقيا تقدم دائرة التنمية الدولية بتدريب الجهاف إلى الإصلاحات التي تجريها الحكومة في قطاع الزراعة في غانا كما أنها تعمل مع المنظمات الإقليمية (موتمر وزراء الزراعة في غرب ووسط أفريقيا، ونادي الساحل/اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجهاف في منطقة الساحل وموتمر المسؤولين عن بطولة الزراعية الأفريقية.

فنلندا

11- قررت فنلندا مؤخرًا تقديم التمويل من خلال مكتب مكافحة التصحر والجهاف إلى البرنامج المتعدد السنوات تم تقديم الدعم لل修士جع على تنفيذ الاتفاقية في المنطقة العربية التي تضمن أيضًا تقديم الدعم لبدء عمليات وضع خططة العمل الوطنية في بلدان أفرقيتين متفردين أو أكثر، وتعض الكاثماندومييمي بتمير جميع بلدان شمال أوروبا والشرق الأوسط، وتم وضع اتفاق وخطط عمل خلال الجزء الأخير من عام 1994. وقد تبلغ تكاليف البرنامج برمتها ما مسواي قرابة مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال ثلاثة أو أربع سنوات. وفضلًا عن ذلك، قدمت فنلندا الدعم المالي بمبلغ 570 دولار من دولارات الولايات المتحدة من خلال مانحة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، لإعداد تقارير وطنية من قبل البلدان الأفريقية في دون الإقليم الذي تعنيه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتفحص.


ألمانيا

13- تتفاوت آلمانيا حاليا قرابة 120 مشروعًا في مجال مكافحة التصحر بالمعنويين الضيق والعام، وستائر هذه المشاريع بأكثر من بليون مارك ألماني (قرابة 550 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة) من مجموع حجم الالتزامات التي تعود بها آلمانيا. وأنشئ في عام 1995 صندوق خاص بتمويل قدره 2.4 مليون دولار من دولاارات الولايات المتحدة لدعم البلدان الأفريقية الأطراف في إعداد خطط عملياتها الوطنية. وحتى الآن، تم الموافقة
على تمويل تسعة بلدان إفريقية تتراوح بمبالغ بين 2000 و3000 دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهي: بنين وبوروندي فانواتو وجونب أفريقيا وتنزانيا ومنغوليا والمغرب ووروندا وناميبيا. وفضلاً عن ذلك، تم تمويل ثلاثة مؤتمرات إقليمية في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من الصندوق الخاص (المؤتمر الوزاري الإفريقي المنعقد في بوروندي فانواتو، في عام 1997 بـ50000 دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ وحالة العمل التنافسية الثانية لمراكز تنسيق إفريقية مختارة المعقد في إريتريا، في عام 1997 بـ110000 دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ وحالة العمل العملي التنافسية الثالثة لمراكز تنسيق إفريقية مختارة عقدت في ليسوتو، في عام 1997 بـ110000 دولار من دولارات الولايات المتحدة).

وأصبحت ألمانيا النواة الموجهة في مالي في عام 1995، باعتبارها مساعد التنسيق بالنيابة عن الجهات المانحة وتضمن الدعم من خلال الدعم التنظيمي وتقدم مشاريع الخبراء والاجتماع، ونقداً، ودعم بحث التدريس والتدريب، ومعاينة جميع المانحين المعنيين، وبصفة خاصة خطة العمل الوطنية وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وفي بوروندي فانواتو وتشاد وجونب أفريقيا والبر الرأس الأخضر وناميبيا والسنغال وناميبيا يقوم ممثل ألمانيا في مجال التعاون الاجتماعي بدور نشط في إطار عمليات مشاريع التنسيق الوطنية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي تم إنشاؤها في تلك المنطقة. وما زالت عملية إيرادات اتفاقات ومفاوضات شركاء في بوروندي في الوقت الحاضر، وفي مالي، حيث قطعت هذه العملية، فيما يبدو، شوطاً كبيراً على وجه الخصوص، تشترك ألمانيا في الدراسات المستمرة حول اتفاقات الشراكة مع الجهات المانحة المشتركة.

15 - ومنذ عام 1993، تقدم ألمانيا الدعم إلى منظمات إقليمية مثل اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنيّة بמקافحة الجفاف في منطقة الساحل (CCILSS) والهيئة الحكومية الدولية للphanumeric، و المجتمع الإفريقي للنيل الأفريقي ومدناً في الصرار الساحل والصناعة (OSS)، بمبلغ إجمالي يقارب من 15.5 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، مؤديًا بذلك دورًا بارزاً في اتفاقات الشراكة، ودعم البرامج، وتشريع التشريعة، ووضع المنشورات. كما تساهم ألمانيا في المنظمات المعنيّة باللغة المطلوبة لمكافحة التصحر في أفريقيا (كتب مكافحة التصحر والجفاف والبرنامج المعني للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي). كما تساهم ألمانيا بنسبة 24 في المائة من التمويل الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي للأنشطة المضطلع بها للحد من التصحر وتنفيذ الاتفاقية وتقوم أيضاً بتقديم نسبة تجاوز 10 في المائة من مجموع تمويل مرفق البيئة العالمي البالغ 350 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

إسبانيا

16 - قدمت إسبانيا، من خلال التعاون الثنائي، المساعدات التنافسية إلى أنغولا وتونس والجزائر والساحل وغينيا الاستوائية والمغرب وموريتانيا وموريتانيا، لمكافحة التصحر، ودعم التنمية المستدامة في البلدان النامية، مع التركيز بوجه خاص على مكافحة الفقر، وتوليد مصادر دبلة للدخل، وتناول الأنشطة في أفريقية مكافحة التصحر، وحفظ التراث والحد من التعرية (2) ووصول المصدات البيئية والدعم المستمر (12) وتوزيع المواد.
المائية (5) والحرارة واسترداد المياه من مستجمعات المياه (3)، والمنتزهات الطبيعية وغيرها من المناطق المحمية (1) والتوزيع الحيوي (2) وبناء القدرات (3). وتمثل الموارد المالية لهذه الأنشطة في أفريقيا 216.7 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. كما تقدم إسبانيا الدعم إلى أنشطة المركز الأفريقي لتطبيقات الأرصاد الجوية لأغراض التنمية بمبلغ 800,000 14 بيزتا.

السويد

- قدنت السويد في السنوات العشر الماضية، الدعم إلى 101 مشروع في 17 بلداً يقع في المناطق الجافة، كان 13 منها في أفريقيا. وخلال عام 1998 ، تم الاضطلاع بأكثر من 200 مشروع ونشاط يتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في إطار البرنامج العادي للوكالة السويدية للتنمية الدولية. وبلغ مجموع الميزانية لتلك الأنشطة نحو 35 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وركزت الوكالة السويدية للتنمية الدولية، تقليديا، على أفريقيا الشرقية والجنوبية من الناحية الجغرافية وعلى حفظ النبات والطبيعة من الناحية الموضوعية وقامت بتوفير 2,000,000 كروناء إلى أمم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لدعم مبادرات إقليمية من المعارف المحلية في مناطق تغطيها أعمال الهيئة الحكومية الدولية للتنمية والمجتمع الإفريقي للتنمية الإفريقي في أفريقيا. لكن السويد تقوم أيضاً بإعداد برنامج في غرب أفريقيا يشتمل مع الاتفاقية. وقد أقامت اتفاقيات أولية مع ممثلين بوروندي وافرو وومالي وكذلك مع منظمة غير حكومية ومع المجتمعات المحلية والمنظمات المعتددة الأطراف لهذا الغرض.

- وتمت استراتيجية الوكالة السويدية للتنمية الدولية في إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في دمج المسائل المتعلقة بالأراضي الجافة في الحوار الجاري مع الحكومات كل على انفراد فيما يتعلق باستراتيجية كل بلد. وتقوم الوكالة في الوقت الحاضر، بإعادة النظر في استراتيجيتها للتعاون مع أفريقيا بغية تعزيز فكرة الشراكة بدلاً من العلاقة التقليدية بين الدعم والدعم المتلقى. وهذا يعني أنه يتعين على الحكومات المعنية والوكالة أيضاً أن تمنح الأولوية لمسائل الأراضي الجافة وأن تلتقي الأنشطة إليها بغيزة زيادة تصيب المواد المكرسة لتنفيذ المشاريع المتعلقة بالأراضي الجافة. وبغيزة زيادة الدعم المقدم للفعاليات، قامت الوكالة بتوفير منحة قدرها مليون كروناء إلى الآلية العالمية خلال الفترة 1989/1999.